الأمم المتحدة

TD/B/C.II/MEM.3/6

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
19 February 2010
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية
الدورة الثانية
جنيف، ٣-٥ شباط/فبراير ٢٠١٠

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية عن أعمال دورته الثانية

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٣ إلى ٥ شباط/فبراير ٢٠١٠

المحتويات

الصفحة

أولاً - موجز من إعداد الرئاسة ٢

ألف- الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي من منظور الاقتصاد الكلي ٢
باء - التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في قطاع الزراعة: إمكانات تعزيز التآزر والخيارات السياساتية ٥
جيم- تشجيع الزراعة التعاقدية وتعزيز دورها في التنمية الريفية ٦
دال - تعزيز التنمية عن طريق تطوير قدرات منخفضة الكربون ٧
هاء - تعزيز الروابط بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية المتعلقة بالمناخ ٩
واو - الجلسة العامة الختامية ١١

ثانياً - المسائل التنظيمية ١٢

ألف- انتخاب أعضاء المكتب ١٢
باء - إقرار جدول الأعمال ١٢
جيم- الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والتنمية: تعزيز القدرات الإنتاجية ١٢
دال - اعتماد حصيلة الاجتماع ١٢

المرفق

الحضور ١٣

(A) GE.10-50341 150310 150310

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً – موجز من إعداد الرئاسة

١- عُقدت الجلسة الافتتاحية للدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية تحت عنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والتنمية: تعزيز القدرات الإنتاجية"، وتناولت العناصر الرئيسية لأوجه التآزر بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر من منظور التنمية. وأشار الأمين العام للأونكتاد في بيانه الافتتاحي إلى أن تحقق الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر مرهون بعدد من الظروف وأن هذه التدفقات الرأسمالية الأجنبية قد لا تسفر عن نتائج إنمائية إيجابية دوماً. غير أنه ما دامت مستويات الاستثمار المحلي متدنية، لا سيما في أقل البلدان نمواً، فإن بإمكان الاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم في أرصدة رأس المال وأن يُدخل إلى هذه البلدان تكنولوجيات جديدة، بما يشمل الدراية في الشؤون الإدارية، على نحو يخدم الأهداف الإنمائية الاستراتيجية وطويلة الأمد لهذه البلدان.

٢- كما شدد الأمين العام للأونكتاد على أن التفاعل بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الآثار الإيجابية لهذا التفاعل هو أمر يمكن ملاحظته في مجالات عديدة كالزراعة وتغير المناخ. فصحيح أن القطاع الخاص الداخلي لا يزال هو المصدر الرئيسي للاستثمار في قطاع الزراعة، غير أن بإمكان الاستثمار الأجنبي المباشر أن يسهم بشكل قوي عن طريق نقل التكنولوجيا وفرص التسويق وما يتيحه من روابط مع سلاسل القيمة العالمية. أما بالنسبة لتغير المناخ، فبما أن الاستثمارات اللازمة لأنشطة التخفيف من تغير المناخ والتكيف مع آثاره ستكون هائلة خلال العقود القليلة القادمة، فإن التفاعل الوثيق بين المستثمرين المحليين والأجانب هو أمر فائق الأهمية. إضافة إلى ذلك، فإن المسألة الأساسية هي كيف يمكن حفز المستثمرين الخاصين، المحليين منهم والأجانب، لتطوير التكنولوجيات أو الدراية اللازمة ونشرها.

ألف – الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي من منظور الاقتصاد الكلي

٣- شدد مدير شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع على أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون معوّضاً أو مكمّلاً أو حتى معززا لتكوين رأس المال من جانب الشركات المملوكة محليا. ورأى بعض الخبراء أن تفاوت تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي بين البلدان والمناطق يدل على ضرورة تنسيق استراتيجيات التنمية وسياسات الاستثمار الوطنية – بما في ذلك الروابط بين فروع الشركات الأجنبية والشركات المحلية – على نحو يضمن تحقيق أقصى قدر من التآزر بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي. وأكّد خبراء آخرون أن التاريخ يُظهر أن الأسواق تصبح بمرور الزمن أكثر كفاءة من الحكومات في تخصيص رؤوس الأموال والموارد.

٤- ورأى بعض الخبراء أن ثمة تحدياً كبيراً يواجه العديد من البلدان النامية ويتمثل في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من الحد من مزاحمته الشركات المحلية. وبما أن العديد من البلدان النامية لا تمتلك أسواق مال متطورة بالكامل أو مؤسسات مصرفية تجارية كبرى، فإن من اللازم وضع سياسات لتحسين موازين حسابات رأس المال عن طريق رفع معدل الادخار المحلي. وأشير إلى أهمية مشاركة المستثمرين الأجانب الاستراتيجيين في خصخصة الشركات التابعة للدولة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، باعتبار ذلك وسيلة فعالة لإصلاح هذه الاقتصادات.

٥- ويمكن أن يعود الاستثمار الأجنبي المباشر بمنفعة على العملية الإنمائية وإنشاء الروابط مع الاقتصاد المحلي. ولذلك يتعين على مقرري السياسات تعزيز القدرات المحلية والكف عن إقامة حواجز أمام الاستثمارات وتعزيز استخدام برامج إقامة الروابط (دون إرغام الشركات عبر الوطنية على الارتباط بمستثمرين محليين). كما يتعين على البلدان تحسين بيئاتها الاستثمارية عن طريق إزالة الحواجز التنظيمية، وتعزيز الشفافية، وضمان معاملة وطنية لجميع المستثمرين، وتحسين سهولة الشروع في الأعمال التجارية وتسييرها وتصريفها، فضلاً عن إنشاء نظام قضائي فاعل ونزيه وضمان استمراره. ومن شأن اتخاذ هذه التدابير وغيرها من التدابير الرامية إلى تحسين بيئة الاستثمار أن يعود بالنفع على المستثمرين المحليين والأجانب على السواء. إضافة إلى ذلك، فإن من المهم تشجيع حس المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات والاستفادة من المهارات الأساسية للشركات عبر الوطنية في مجالات مثل إدارة سلسلة التوريد.

٦- وأشير إلى أن البلدان المضيفة يمكن أن تدخل دورة إيجابية باستخدام الاستثمار الأجنبي المباشر للنهوض بالقدرات المحلية على نحو يؤدي إلى اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل. وضرب الخبراء أمثلة على ذلك بالسياسات الصناعية التي انتهجتها بعض البلدان لتطوير قدرات المورّدين المحليين الذين أصبحوا فيما بعد عناصر فاعلة على الصعيد العالمي. ومن جهة أخرى، فإن ثمة توتراً متوطناً بين مبادئ الاستثمار المفتوحة والسياسات الصناعية. فمقررو السياسات يعملون ضمن "نظام إيكولوجي" معقد يراعي أدوار أصحاب المصلحة من القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمؤسسات المالية ومراكز الأبحاث وما ينشأ بينهم جميعاً من أوجه تفاعل. إضافة إلى ذلك، فإن ثمة عدداً متزايداً من البلدان النامية تقوم بدور اقتصادات مصدّرة ومضيفة معاً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الكبيرة، ولذلك فإن جهودها في مجال تحسين البيئة الاستثمارية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الآثار الإنمائية لنوعي التدفقات معاً.

٧- وتم التشديد على دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في بناء القدرات المحلية. واقترح بعض الخبراء وضع سياسات ربط استباقية عن طريق الحوافز التجارية واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءات، بوصفهما أداتين هامتين لتعزيز تطوير

المشاريع المحلية الصغيرة والمتوسط الحجم. كما اقتُرح اجتذاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الأجنبية باعتبار أصحابها مستثمرين محتملين ولأنهم أيضاً يشكلون "الحلقة الوسطى المفقودة" في العديد من البلدان النامية التي يستثمرون فيها.

٨- ويُعاد النظر، في ضوء الأزمة المالية الحالية، في الدور المفترض لكلٍ من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والعلاقة القائمة بينهما في إطار عملية التنمية. ويتعين لذلك توجيه السياسات بوضوح وتحديد سياقها بدقة. وقد شدد بعض الخبراء على أن الأزمة المالية والاقتصادية كانت مفيدة جداً في تعزيز توجه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية نحو تحسين بيئاتها الاستثمارية. فقد أصبحت هذه البلدان تميل أكثر من نظيراتها البلدان المتقدمة إلى استحداث تدابير سياساتية مواتية للمستثمرين الأجانب. وأشير إلى الحاجة إلى تصميم سياسات واستراتيجيات صناعية تتسق مع مبادئ الاستثمار المفتوحة، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة، من أجل تطوير قدرات المورّدين المحليين عن طريق برامج التدريب واكتساب المهارات واستهداف أشكال محددة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

٩- وأوضح بعض الخبراء أن الاستثمار الأجنبي المباشر يميل في العديد من البلدان النامية إلى التركز في قطاع صناعي واحد أو قطاعين دون أن يتمخض عن الأثر الإنمائي المرتقب على صعيد توفير فرص العمل. ففي أفريقيا مثلاً، يتركز الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير في الصناعات الاستخراجية التي تحتاج رأس مال كثيفاً عموماً ولا توفر العديد من فرص العمل على غرار الاستثمار في قطاعات أخرى كالتصنيع. وهناك قلة من البلدان تشكل استثناءً لهذا الاتجاه وتتيح نموذجاً يُحتذى للبلدان الأخرى في المنطقة. واقتُرح النظر في اعتماد سياسات تشجع النمو والتنوع والتصدير وإنشاء مناطق لتجهيز الصادرات وتحسين الهياكل الأساسية.

١٠- وقد أكدت الأزمة الاقتصادية دور الدولة في تنظيم الأنشطة الاقتصادية ومواجهة الركود الاقتصادي، ما يثير تساؤلات حول ما إذا كانت الاستثمارات العامة يمكن أن تضطلع بدور مناوئ للتقلبات الدورية في البلدان النامية. وهناك نقطتان هامتان يجب أخذهما بالاعتبار في هذا المجال، وهما: هامش المناورة المالية والمشاريع الجاهزة للتنفيذ. ففي حين تستطيع بعض البلدان النامية بالفعل ضخ استثمارات عامة مناوئة للتقلبات الدورية أثناء الأزمة، فإن عدد البلدان التي تملك هامش مناورة مالية كافياً للقيام بذلك هو عدد محدود. إضافة إلى ذلك فإن المشاريع الجاهزة للتنفيذ وحدها هي التي يمكن أن تضمن فعالية الاستثمارات العامة المناوئة للتقلبات الدورية. وشُدد على دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تعزيز القدرات. وبمقدور الشركات عبر الوطنية، في الشراكات الجيدة بين القطاعين العام والخاص، أن تساهم في تحقيق نتائج فعالة للاستثمارات العامة وتلبية الاحتياجات الإنمائية عن طريق نقل التكنولوجيات المعقدة والدراية إلى أصحاب المصلحة المحليين.

باء – التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في قطاع الزراعة: إمكانات تعزيز التآزر والخيارات السياساتية

١١- إن لتوسيع الإنتاج الزراعي أهمية فائقة في مكافحة الجوع وتخفيف وطأة الفقر. ولذلك فإن ثمة حاجة قوية وملحة لزيادة الاستثمار في قطاع الزراعة في البلدان النامية. وهو مجال يمكن أن تسهم فيه الاستثمارات الأجنبية والمحلية على السواء. وقد استكشف الخبراء إمكانات إيجاد أوجه تآزر بين هذه الاستثمارات بنوعيها وتعزيزها وتطرقوا إلى الخيارات السياساتية في هذا الصدد واستعرضوا أمثلة عليها.

١٢- واستُعرضت حالتا كمبوديا وغانا كمثالين على أهمية التفاعل بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي في قطاع الزراعة والسبل الكفيلة بتعزيز هذا التفاعل. وشدد أحد الخبراء على ضرورة إزالة شتى القيود مثل تدني الإنتاجية، وسندات ملكية الأراضي، ومحدودية الوصول إلى الائتمان وعدم ملاءمة الهياكل الأساسية الريفية. فسياسة الحكومة الكمبودية، على سبيل المثال، تركز على تسهيل تدابير الاستثمار وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤكدةً بذلك أهمية مشاركة القطاع الخاص في قطاع الزراعة بوصفه قوة دفعٍ في اتجاه الحد من وطأة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية. وتشمل التدابير العملية المتخذة في هذا الصدد إلغاء الرسوم الجمركية على استيراد المعدات الزراعية، والإعفاءات الضريبية، وتشجيع الزراعة التعاقدية. وقد أسهم تنفيذ هذه التدابير في حدوث زيادة هامة في الاستثمارات الزراعية في كمبوديا.

١٣- أما حالة غانا فهي تعكس أهمية التصدي لتدني فرص الوصول إلى الائتمان وأسواق المدخلات والتكنولوجيا في البلدان النامية. ويتأثر سير الزراعة التعاقدية بعدة عوامل تشمل شروط التعاقد وإدارة العقود، وحالة الهياكل الأساسية في المناطق الريفية، وتهميش الإنتاج الغذائي، والمنازعات المتعلقة بالأراضي والحقوق الأساسية للمزارعين. وأبرز بعض الخبراء أهمية تعزيز آثار الزراعة التعاقدية عن طريق تشجيع انتهاج سياسة عامة وإطار تنظيمي في هذا المجال، وعن طريق تنفيذ إصلاحات تشريعية تشمل تدابير لتعزيز الشفافية، من أجل تخفيف حدة المنازعات المتعلقة بالأراضي. كما أشير إلى الدور الهام لفرادى المزارعين في ضمان الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، بالإضافة إلى دور مجموعة المانحين.

١٤- وتطرق الخبراء أيضاً إلى الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة وما يثيره من شواغل في آن. فالاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يسهم بشكل كبير في تطوير قدرات الإنتاج الغذائي وتعزيز جهود الأمن الغذائي في البلدان النامية، وهو عنصر مكمل هام لاستراتيجيات المساعدة الإنمائية الزراعية التي تنتهجها البلدان المانحة. غير أن ثمة شواغل تتعلق بالاستثمارات في قطاع الزراعة أشير من بينها إلى قلة فرص وصول المزارعين المحليين إلى المياه والأراضي وما للمكاسب المرتبطة بزيادة الكفاءة من آثار سواء على صعيد الإخلال بتوازن المجتمع أو فقدان الوظائف في القطاع الزراعي. وسُلط الضوء في هذا الصدد على المشاكل المتعلقة بملكية الأراضي والوصول إلى الأراضي وممارسات "الاستيلاء على الأراضي"، كما

نوقشت بعض الحلول الممكنة لهذه المشاكل، بما في ذلك إشراك ملاك الأراضي بوصفهم أصحاب مصلحة في العقود المبرمة بين المستثمرين الأجانب والمزارعين. كما شدد بعض الخبراء على أهمية دعم أنشطة البحث والتطوير في البلدان النامية والتصدي لمشكلة عدم الموضوعية في الاضطلاع بهذه الأنشطة.

١٥- وسلط العديد من الخبراء الضوء على أسباب انخفاض معدل الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة، وهو ما يرجع في جزء منه إلى الإعانات الحكومية والقيود المتعلقة بملكية الأراضي، بما في ذلك الوصول إلى الأراضي. كما أُبرزت أهمية الشركات عبر الوطنية في مجال التنمية الزراعية واقترح أحد الخبراء استحداث مبادئ للاستثمار الدولي المسؤول في مجال الزراعة.

جيم - تشجيع الزراعة التعاقدية وتعزيز دورها في التنمية الريفية

١٦- أقر الخبراء بأن بمقدور الشركات عبر الوطنية أن تشارك في الإنتاج الزراعي ليس عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وحده، وإنما أيضاً بأشكال دخول غير سهمية، ومنها ترتيبات الزراعة التعاقدية. ويمكن تعريف الزراعة التعاقدية بأنها ترتيب تعاقدي بين المنتجين والمشترين لإنتاج وتوريد منتج زراعي معين. وتقوم هذه الترتيبات في جوهرها على التزام المنتِج بتوفير سلعة أساسية زراعية معينة في وقت معين بسعر معين وبالكمية والنوعية التي يطلبها المشتري. وتنتشر الترتيبات الزراعية التي تشارك فيها شركات عبر وطنية على نطاق واسع، حيث تغطي أكثر من ١١٠ اقتصادات نامية وانتقالية، وتشمل طائفة واسعة من السلع الأساسية، وتستأثر بحصة كبيرة من الناتج في بعض الحالات. وفي حين ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على عملية أكثر تعقيداً تتضمن احتياز الأراضي أو تأجيرها، فإن الزراعة التعاقدية تتفادى احتياز الأراضي أو تأجيرها وتمثل سبيلاً واعداً أكثر من غيره لتمكين الشركات عبر الوطنية من المشاركة في الإنتاج الزراعي. وقد أشار *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٩* إلى استخدام الزراعة التعاقدية على نطاق واسع في العديد من البلدان.

١٧- واقترح الخبراء اتخاذ بعض التدابير المحددة لتشجيع ترتيبات الزراعة التعاقدية وجعلها أكثر نفعاً للمزارعين المحليين، بما في ذلك تعزيز التنمية الزراعية والريفية. وشدد بعض الخبراء على أهمية حماية المزارعين بواسطة القوانين التي تمنع العقود التعسفية، وضرورة تضمين العقود الزراعية أحكاماً تتعلق بتخفيف المخاطر. ومن المهم تنفيذ أحكام هذه العقود وهناك مجال واسع لإدخال تحسينات في هذا الصدد في العديد من البلدان النامية المضيفة. ويمكن تفادي المنازعات عن طريق توضيح المسائل الهامة التي تتضمنها هذه العقود في المقام الأول. كما أن بناء الثقة وإقامة علاقة جيدة بين أطراف العقد هو عنصر هام أيضاً لتفادي المنازعات. وقد يكون من المفيد أيضاً وضع اتفاقات نموذجية وإنشاء هيئة تحكيم ومنتدى وساطة في هذا

الصدد. وبإمكان البلدان المضيفة، إذا ما انتهجت السياسات الملائمة في هذا المجال، أن تحقق منافع أكبر وأن تحدّ من المخاطر.

١٨- غير أن ثمة مشاكل أيضاً ترتبط بالزراعة التعاقدية، منها على سبيل المثال أن الشركات عبر الوطنية قد تميل إلى التعامل مع كبار المنتجين وتفادي صغار المالكين بسبب التكلفة الباهظة للمعاملات. كما أن تدني الأسعار مشكلة يمكن أن تساعد الزراعة التعاقدية في التخفيف من حدتها لا حلها. والمسألة الأهم هي كيف يمكن إضفاء بعد استراتيجي على السياسات الزراعية من أجل زيادة الإنتاج الغذائي وتعزيز الدور الممكن للشركات عبر الوطنية في بلوغ هذا الهدف.

١٩- وشدد الخبراء على أن العلاقات التعاقدية لا يمكن أن تدوم إلا إذا أدرك الشركاء أن إنشاء هذه العلاقات هو في صالحهم، كما أن الزراعة التعاقدية لا يمكن أن تنجح ما لم يقم بين الأطراف ثقة واحتياج متبادلان. وتشمل المكونات الأساسية لتهيئة بيئة تمكينية ما يلي: قوانين التعاقد العامة؛ وقوانين ملكية الأراضي؛ وآليات إنفاذ العقود؛ وأنظمة المنافسة؛ والأنظمة المتعلقة بالجمعيات؛ والقواعد والمعايير؛ وآليات التمويل وتخفيف المخاطر. أما أهم عوامل النجاح فهي تشمل الحد من الاحتكار التعاقدي والحاجة إلى بناء القدرات بين أطراف العقد. وتكوين الجمعيات مفيد للمزارعين غير أنه ليس حلاً ينطبق في جميع الحالات. إضافة إلى ذلك، فقد يكون من المفيد إدماج منظمات غير حكومية كطرف ثالث في العلاقة التعاقدية.

دال - تعزيز التنمية عن طريق تطوير قدرات منخفضة الكربون

٢٠- أشار الخبراء إلى أن الاستثمارات المتعلقة بتغير المناخ، بنوعيها المحلي والأجنبي، هي استثمارات جديدة نسبياً ولا تزال البلدان في طور وضع الأطر السياساتية المرتبطة بها. وستنطوي تلبية الاحتياجات الاستثمارية الهائلة خلال العقود القليلة القادمة على تحديات كبرى، غير أن قضية تغير المناخ تنطوي أيضاً على فرص للبلدان النامية ليس على صعيد اجتذاب استثمارات جديدة فحسب، وإنما أيضاً لدخول أسواق دولية جديدة ومتنامية. وحتى البلدان الصغيرة قد تستفيد من هذه الفرص على صعيد الأسواق الإقليمية.

٢١- وأشار بعض الخبراء إلى أن آلية التنمية النظيفة تشكل حتى الآن أكبر مصدر دولي لتمويل التكنولوجيات المنخفضة الكربون في البلدان النامية. غير أن مستوى التمويل الذي تتيحه الآلية غير كافٍ لتلبية الاحتياجات في مجال الاستثمارات اللازمة في البلدان النامية لأنشطة التخفيف من تغير المناخ. علاوة على ذلك فإن آلية التنمية النظيفة تعاني أوجه قصور في تصميمها وقيوداً تشغيلية إدارية، وبالتالي فإن ثمة شكوكاً تُثار حول مصيرها في سياق المناقشات بشأن وضع سياسة دولية للمناخ في المستقبل. وإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، اقتُرحت مبادرات تمويل عامة أخرى كالشراكات بين القطاعين العام والخاص (التي

يمكن أن تشارك فيها الشركات عبر الوطنية) باعتبارها مصادر تمويل بديلة وموارد أخرى لأنشطة التخفيف من تغير المناخ.

٢٢- وإلى جانب هذه الآليات الدولية، يمكن للبلدان النامية، كما يفعل بعضها أساساً، أن تنخرط في إنشاء أسواق للتكنولوجيات المنخفضة الكربون، ولا سيما في مجالات وقطاعات جديدة، كمصادر الطاقة المتجددة. ومن الأمثلة على التدابير التي تعتمد على الاستثمار المحلي فضلاً عن الاستثمار الأجنبي في حالات عديدة أيضاً، هناك معايير الطاقة المتجددة والتعريفات التفضيلية. أما الدافع لوضع هذه السياسات فهو ينطوي عادةً على مزيج من الاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ وأمن الطاقة، والشواغل المتعلقة بشح مصادر الطاقة. وأبرز الخبراء أهمية وضع أطر تنظيمية وقانونية تمكينية، بما في ذلك حماية حقوق الملكية الفكرية، لاجتذاب الاستثمار وتشجيع الابتكار.

٢٣- وسلط أحد الخبراء الضوء على تجربة ناجحة لأحد البلدان في تطوير مسار تصنيعي جديد منخفض الكربون. فقد اعتُمدت طائفة واسعة من السياسات لتعزيز "الاقتصاد الدوري المنخفض الكربون" ومكافحة عوامل تغير المناخ في هذا البلد وقلة من البلدان الأخرى. وتُظهر التجربة أن إنشاء الأسواق يمكن أن يُستكمل بتدابير سياساتية أخرى، من بينها السياسات الصناعية التي تُعدّ مكوّناً هاماً لتعبئة الاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف البلد فيما يتعلق بالحد من كثافة استخدام الطاقة. ومن جهة أخرى، فإن اعتماد سياسات صناعية وطنية على نطاق واسع في هذا القطاع يمكن أن يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وعرقلة الجهود العالمية المبذولة في سبيل خفض انبعاثات الكربون. ويسجل الاستثمار الأجنبي المباشر في التكنولوجيات المنخفضة الكربون، ولا سيما في مجال الطاقة المتجددة، زيادةً في هذا البلد وغيره من البلدان.

٢٤- واستند أحد الخبراء إلى تجربة البلدان الآسيوية، مقترحاً أن لزيادة قدرات الشركات المحلية أهمية فائقة في توفير الفرص للاستثمارات المحلية وبناء القدرات بالاستفادة من مساهمة الشركات عبر الوطنية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من أشكال المشاركة غير السهمية. وأشير إلى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمثال على التطبيقات الناجحة في هذا المجال. كما يمكن استخدام نهج مشابه لتعزيز القدرات المحلية في مجال التكنولوجيات المنخفضة الكربون، عن طريق برامج الربط الذكية وتدريب المورّدين مثلاً. وعُرضت أمثلة عملية على إقامة روابط فعالة بين شركات أجنبية وشركات عبر وطنية، في قطاع الكهرباء في كارناتاكا بالهند مثلاً.

٢٥- وتتطلب الأسواق المتزايدة العولمة شركات تسيّر عملياتها ومنتجاتها على نحو تقل فيه انبعاثات الكربون، كما تتطلب معايير دولية لإقامة الروابط بين الشركات المحلية والشركات عبر الوطنية. وينبغي في هذا الصدد أن تهدف السياسات الحكومية إلى تعزيز فهم المعايير وأهميتها على الصعيد المحلي، ودعم رسوم الامتثال واعتماد سياسات مشتريات عامة تشترط

على المورّدين المحليين استيفاء المعايير الدولية وتفتح المناقصات العامة أمام المنافسة الدولية. وتم التشديد إجمالاً على أهمية سلسلة القيمة العالمية التي تضطلع الشركات عبر الوطنية فيها بدور بارز، وعلى حقيقة أن الشركات الوطنية ينبغي أن تسعى جاهدةً لدخول هذه السلاسل (كجهات مورّدة للشركات عبر الوطنية مثلاً) ولامتثال المعايير الناشئة في هذا المجال، من أجل تطوير قدراتها الإنتاجية.

هاء – تعزيز الروابط بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية المتعلقة بالمناخ

٢٦- تطرق الخبراء إلى أفضل الممارسات في مجال تعزيز الروابط بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية المتعلقة بالمناخ في البلدان النامية. وسُلط الضوء على حدوث نقلة هامة في الاستراتيجيات التي اعتمدتها الشركات عبر الوطنية في الآونة الأخيرة في مختلف القطاعات، بما في ذلك تحولها من الاستثمار الأجنبي المباشر التقليدي إلى أشكال مشاركة غير سهمية، كالتعاقد والاستعانة بمصادر خارجية والتحالفات الاستراتيجية.

٢٧- إضافة إلى ذلك، تلجأ الشركات عبر الوطنية أكثر فأكثر إلى الأسواق لإسناد بعض عملياتها إلى مصادر خارجية بدلاً من الاحتفاظ بها في الداخل، طلباً للكفاءة. كما تقوم هذه الشركات بنقل عملياتها إلى الخارج للغرض ذاته. وهذه المستجدات الاستراتيجية للشركات عبر الوطنية يمكن أن تتمخض عن منافع وتكاليف معاً للبلدان النامية. فهي تزيد الفرص المتاحة أمام المنتجين من البلدان النامية للمشاركة في سلاسل القيمة كجهات مورّدة. غير أن الشركات عبر الوطنية قد تستسهل بذلك دخول الأسواق ومغادرتها. كما لا يتسنى دوماً تقاسم المنافع المتحققة بالمساواة مع العناصر الفاعلة المحلية نظراً لما تحظى به الشركات عبر الوطنية من قوة تفاوضية أكبر وسيطرة على المعلومات. وأشار المندوبون كذلك إلى أن الشركات عبر الوطنية قد تنشئ بهذه الاستراتيجيات موقعاً احتكارياً عن طريق استبعاد العناصر المحلية والحد من القدرة التنافسية الدولية للصناعات المعنية في البلد المضيف.

٢٨- وهناك عاملان أساسيان يحددان مدى نجاح الروابط، هما: وجود قدرة محلية في مجال تنظيم مشاريع ووجود قدرة استيعابية محلية، بما في ذلك وضع الأطر القانونية ذات الصلة وتطوير القدرات الإدارية المحلية.

٢٩- وهناك عدد من التدابير التي يمكن أن تعزز الروابط بين الشركات الأجنبية والمحلية وأن تقوم بدور كذلك على صعيد الاستثمارات المتعلقة بالمناخ. وهي تشمل التدابير التالية:

(أ) ينبغي أن ترصد الحكومات الآثار الاستبعادية الممكنة وأن تدعم قدرة الشركات المحلية على المنافسة؛

(ب) يتعين على الحكومات أن تتدخل عندما تتعرض السوق لإساءة الاستعمال أو عندما تتركز القوة السوقية بشدة في أيدي الشركات عبر الوطنية. ويمكن تعزيز المنافسة ليس بواسطة سياسات المنافسة وحدها، وإنما أيضاً بفتح السوق المحلية على الصعيد الإقليمي مثلاً؛

(ج) يمكن أن تسعى المشاريع المحلية إلى التعاون مع الشركات عبر الوطنية عن طريق التعاقد من الباطن أو المشاريع المشتركة أو ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أو أن تنافس هذه الشركات عن طريق البحث عن أسواق للمنتجات المتخصصة، بما في ذلك دخول الأسواق العالمية باستخدام قوتها التفاوضية الممكنة أو بإيجاد وسائل أخرى لدخولها؛

(د) يمكن للحكومات أن تدعم العناصر الفاعلة المحلية في النهوض بالقدرة التنافسية للشركات المحلية وتحسينها كي يتسنى لها المشاركة بشكل أكثر فعالية في سلاسل القيمة العالمية بوصفها شريكة للشركات عبر الوطنية. ويمكن مثلاً إنشاء برامج لتعزيز القدرات التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبناء القدرات المحلية، وتطوير القدرات في مجال تنظيم الأعمال من أجل تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من العمل مع الشركات عبر الوطنية؛

(هـ) يتعين على الحكومات أن تدعم الشركات المحلية بنشاط في ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص نظراً إلى أن هذه الشركات أقل خبرة من الشركات عبر الوطنية في هذا المجال. ولا ينطوي هذا الدعم بالضرورة على توفير الدعم المالي وإنما يتمثل في زيادة توفير المعلومات وتعزيز قدرات الشركات المحلية على تحليل شروط العقود. غير أن غياب الدعم المالي من الحكومة يمكن أن يعرقل جهود بناء القدرات المحلية في بعض الحالات؛

(و) ينبغي أن تسعى الحكومات إلى تحسين البيئة العامة للأعمال التجارية وتحدّ بالتالي من تكلفة تسيير الأعمال التجارية للشركات المحلية والدولية على السواء.

٣٠- ورأى بعض الخبراء أن ثمة طرقاً متعددة لمشاركة العناصر الفاعلة المحلية، بما فيها التعاونيات، في سلاسل القيمة الخاضعة لسيطرة الشركات عبر الوطنية. ويُنظر أحياناً إلى افتقار هذه العناصر إلى مبادئ الإدارة السليمة باعتباره حاجزاً يحول دون عملها مع الشركات عبر الوطنية، مع أنه لا يؤدي إلى فشل العلاقة بين الجانبين عادةً. فالمسألة الهامة هي ما إذا كان لدى الشركات المحلية والتعاونيات القدرة على إدارة سلسلة التوريد بفعالية. وتبدي الشركات عبر الوطنية مرونة عموماً إزاء مختلف أشكال الإدارة، بما فيها إدارة التعاونيات.

٣١- وفيما يخص جوانب محددة من الاستثمارات المتعلقة بالمناخ، شدد أحد الخبراء على عدم وجود سلسلة قيمة بمعنى الكلمة في مجال تغير المناخ. فالتركيز موجه نحو استخدام الطاقة وكفاءة استخدامها على مختلف مستويات سلسلة القيمة. غير أن ثمة صناعات وأنشطة أكثر ملاءمةً من غيرها في هذا المجال. فالاستراتيجيات التي تتبعها الشركات في مجال "تغير المناخ" ترتبط عادةً بالاستعاضة عن أشكال الوقود الأحفوري بمصادر طاقة متجددة، والحد من

كثافة استخدام الطاقة بزيادة الكفاءة، وإقامة التحالفات التكنولوجية والبحثية، ووضع معايير للإبلاغ عن الانبعاثات. علاوة على ذلك، فإن المهندسين المستشارين يضطلعون بدورٍ فائق الأهمية في قطاع الطاقة، عن طريق إنشاء نظام محلي للطاقة الشمسية مثلاً. أما من المنظور التجاري، فإن بعض الشركات عبر الوطنية باتت تتجه نحو تمييز منتجاتها، آخذة في الاعتبار الاهتمام المتزايد لدى المستهلكين بالمنتجات النظيفة أو الأخلاقية. أما على جانب السياسات الحكومية، فإن ثمة أمثلة لبلدان تتجه نحو تعزيز المبادرات الداعية إلى خفض الانبعاثات الكربونية في العديد من سلاسل القيمة، وذلك بإنشاء مناطق اقتصادية متخصصة تركز بشكل أساسي على الصناعات المنخفضة الكربون. غير أن هذا الميدان جديد ولا يزال يحتاج إلى المزيد من البحث لتحديد دور الشركات عبر الوطنية بدقة في تطوير الاقتصاد المنخفض الكربون وتفاعلها مع العناصر الفاعلة المحلية لتحقيق هذا الهدف.

واو – الجلسة العامة الختامية

٣٢- أثناء الجلسة العامة الختامية، فتح الرئيس المجال أمام التعليقات على المشروع الأول للموجز الذي يعدّه الرئيس (الجلسات ١-٤) والذي وُزع على المندوبين. واقترح أحد الخبراء إمكانية صياغة الإشارة إلى دور الزراعة التعاقدية بموضوعية أكبر. فالزراعة التعاقدية يمكن أن تكون جزءاً من الحل ولكن ينبغي الاعتراف أيضاً بأنها تساهم في المشاكل المتعلقة بالقوة السوقية. وأشار خبير آخر إلى أن المشكلة تتعلق بالوصول إلى الأراضي وملكية الأراضي بشكل أساسي. وشدد خبير ثالث على أهمية المبادئ المتعلقة بالاستثمار الدولي في قطاع الزراعة، التي تغطي الزراعة التعاقدية.

٣٣- وسيضطلع نائب الرئيس – المقرر بمهمة وضع التقرير عن الدورة في صيغته النهائية. وتشمل بعض الاستنتاجات الهامة التي خلص إليها الاجتماع وسلط عليها الضوء مدير شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع: تحول بعض البلدان النامية في الآونة الأخيرة من بلد مضيف إلى بلد منشأ، وأهمية وضع مبادئ للاستثمار القابل للدوام في قطاع الزراعة، والحاجة إلى إجراء المزيد من البحث بشأن دور الشركات عبر الوطنية فيما يتعلق بتغير المناخ، بما في ذلك الخيارات السياساتية وبناء القدرات في البلدان النامية. كما ذكّر المتحدث المندوبين بمنتدى الاستثمار العالمي الثاني الذي سيُعقد في الصين في وقت لاحق في عام ٢٠١٠.

ثانياً – المسائل التنظيمية

ألف – انتخاب أعضاء المكتب

٣٤- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية، أعضاء مكتبه التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد كينيتشي سوغانوما (اليابان)

نائب الرئيس – المقرر: السيد أرتورو ريفيرا ماغانيا (المكسيك)

باء – إقرار جدول الأعمال

٣٥- أقر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول أعمال الدورة المؤقت (الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/MEM.3/4). وبالتالي، كان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال

٣- الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والتنمية: تعزيز القدرات الإنتاجية

٤- اعتماد حصيلة الاجتماع.

جيم – الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والتنمية: تعزيز القدرات الإنتاجية

٣٦- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الجمعة ٥ شباط/فبراير ٢٠١٠، على أن يقوم الرئيس بتلخيص المناقشات (انظر الفصل الأول).

دال – اعتماد حصيلة الاجتماع

٣٧- في الجلسة العامة الختامية أيضاً، أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات لنائب الرئيس – المقرر بأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع.

المرفق

الحضور*

١- حضر اجتماع الخبراء ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي
أذربيجان
الأردن
إسبانيا
ألبانيا
ألمانيا
إندونيسيا
أنغولا
أوغندا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
إيطاليا
باكستان
البرازيل
بربادوس
بلغاريا
بنن
بوتسوانا
بولندا
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
توغو
الجزائر
الجمهورية التشيكية
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية فنزويلا البوليفارية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
جنوب أفريقيا
جيبوتي
زمبابوي
سلوفاكيا
سنغافورة
الصين
العراق
غانا
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين
فنلندا
فييت نام
كازاخستان
الكرسي الرسولي
كمبوديا
كوت ديفوار
الكويت
كينيا
ليسوتو
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
منغوليا
ميانمار
ناميبيا
نيجيريا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليونان

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.II/MEM.3/Inf.2.

٢- وكان المراقب التالي ممثلاً في الدورة:

فلسطين

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ

الاتحاد الأفريقي

مصرف التنمية الأروبي الآسيوي

الاتحاد الأوروبي

٤- وكانت منظمتا الأمم المتحدة التاليتان ممثلتين في الدورة:

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٥- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة التجارة العالمية

٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الرابطة العالمية لمتدربي وزملاء الأمم المتحدة السابقين

المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة

المعهد الدولي للتنمية المستدامة

مهندسو العالم

٧- ودُعي أعضاء أفرقة النقاش التالية أسماؤهم إلى اجتماع الخبراء:

(رُتبت الأسماء وفقاً للترتيب الزمني للمداخلات)

السيد ديرك ويليم تي فيلدي، رئيس برنامج، الاستثمار والنمو، معهد التنمية فيما وراء البحار

السيد سامسون مرادزيكوا، خبير اقتصادي أعلى، الشعبة الدولية، مصرف التنمية للجنوب الأفريقي

السيد غابور هونيا، خبير اقتصادي أعلى، معهد فيينا للدراسات الاقتصادية الدولية، النمسا

السيد سوكين سوك، نائب مدير، دائرة تقييم مشاريع الاستثمار ومجلس حوافز التنمية في كمبوديا، قصر الحكومة، كمبوديا

السيد كينغسلي أوفاي – نكانسا، الأمين العام، اتحاد العمال الزراعيين في غانا

السيد توليغين سارسيمبيكوف، أخصائي أعلى، وحدة المساعدة التقنية، دائرة الاستراتيجيات والبحوث، مصرف التنمية الأوروبي الآسيوي، كازاخستان

السيدة فلورنس تارتاناك، مسؤولة الصناعة الزراعية، شعبة الهياكل الأساسية والصناعات الزراعية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما

السيد جوس بيجمان، أستاذ، جامعة واغينينغن، هولندا

السيد أوشاني بيريرا، مسؤول برنامج، تغير المناخ والطاقة والتجارة، المعهد الدولي للتنمية المستدامة، سويسرا

السيد تشونبينغ يانغ، مدير وزميل بحوث أقدم، معهد النظام والإدارة الاقتصادية، اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، الصين

السيدة لورا ألتينجر، مسؤولة الشؤون الاقتصادية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا

السيد أندريه ميتيليستا، مستشار أعلى، وزارة الخارجية، بيلاروس

السيد سامسون مرادزويكا، خبير اقتصادي أعلى، الشعبة الدولية، مصرف التنمية للجنوب الأفريقي

السيد ماثيو باتيسون، مدير الشؤون الإدارية، محور الطاقة والمناخ، المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، سويسرا

السيد بيتر بكلي، أستاذ الأعمال التجارية الدولية، جامعة ليدز

السيد عبد العزيز واني، مدير، الشباك الموحد، المندوبية المكلفة بترقية الاستثمارات، موريتانيا